يمكن ان يقال مثل ذلك فيما قبله قوله وهنا اسم مكان اي اسم اشارة للمكان وجاز تعدد
الظرف مع اتحاد العامل وعدم الابدال لاختلاف جنسي الظرف فيهما اذا كان الظرفان من
نوع فلا يعمل فيهما عامل واحد الا اذا كان الثاني تابعا للاول او كان العامل اسم تفضيل
لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس وذهب ابن عصفور
الى جواز التعدد مع الاتفاق اذا كان الاول اعم من الثاني كلقيته يوم الجمعة غدوة قوله
لانهما ظرفان للواقع اي حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما قوله من نحو فيما فوق يوما
اي مما لم يتضمن معنى في سواء تضمن معنى حرف اخر كقوله واختار موسى قومه اي من قومه
او لم يتضمن معنى حرف اصلا كالذي مثل به ابن هشام البهوتي وقد يقال لا حاجة الى اخراج
الاول فاذا ذكر لاخراجه ثم وجه بقوله اسم وقت او مكان ولعل هذا احد وجه سكوت الشارح
عنه والمراد انهم تجاوزن نفس اليوم لا شيئا فيه ومثله لينذر يوم التلاق وان جعل ا
ورائكم لا وراء اسم فعل بمعنى ارجعوا فيكون تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف ما
يأتي به لتقييد العامل والرجوع لا يكون الا من الوراء فلا يكون فيه التقييد قوله فيما
نتصابهما على المفعول به اورد عليه ان في جعل حيث مفعولا به ضعفا من النصب
وفي التسهيل ان نصب فيهما نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل الشرح عليه ولذا قال
الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء
حيث على ما عهد لها من الظرفية قوله وناصب حيثما اي محلها لان اعرابها محلي قوله
لا ينصب المفعول به فيه ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا الا ان يقال هو قرينة دالة لا مفسر
لا مفسر له او يقال يغتفر في الظرف ما لا يغتفر في غيرها قاله بعض شيوخنا واتباعنا
بانه لا حاجة لهذا لان ما تقدم خاص بباب الاشتغال كما نبه هنا عليه سابقا
قوله اجماعا في حكاية الاجماع نظر فقد قال في البحر غلطا من قال ان اسم التفضيل لا يعمل
المفعول به لورود السماع بذلك نحو اهدى سبيلا وليس تمييزا لكونه ليس فاعلا
في المعنى ونحو واضرب منا بالسيوف القوانسا وقال غيره ينصب المفعول به نحو ان ربك
هو اعلم من يضل عن سبيله ولعله لم يلتفت الى ذلك الخلاف لكونه واهيا فتدبر قوله

فلا يقال

٣

فلا يقال نصف البيت قال تميم فيها لا يقال الحكمة هنا في سمعا وقرآن مكانا فيها الظرف قوله بعد
التوسع الخ اي فانهم توسعوا باسقاط الجار وبعضه ما بعده في قوله تمرون الديار والاصل
بالديار ومقتضاه انه غير متضمن في فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد باطراد كما قاله
ابن الناظم فهو جدا خلافا للشارح قوله وان نحو دخلت متعد بنفسه اي لانه يتعدى تارة
من بالحرف اخرى ولذلك جاء المصدر منه على فعول قوله وعلى هذا فلا يحتاج الى قيد
طراد الا بعد على راي الشلوبين لانه داخل في الظرف بالحقيقة غاية الامر انه من المبهم
تنزيلا قوله وعلى الاول فكونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه فقد علمت سابقا انه
لا يحتاج اليه لكونه لم يتضمن معنى في فالموضع الشارح قوله تضمن الاسم معنى الحرف الخ جواب
عما يقال حيث ضمن الظرف معنى في يكون مستحقا للبناء لما تقدم وحاصل الجواب ان التضمن هنا
بمعنى التقدير اي كون الحرف منظورا اليه قوله ان يخلف الاسم الحرف على معناه اي حالة
كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بصيغته كما يدل عليه قوله
ويطرح الحرف غير منظور اليه اي غير ملاحظ في نظم الكلام قوله ان يكون الحرف
منظورا اليه اي ملاحظا في نظم الكلام مؤديا معناه فمعناه باق فيه والاسم منتصب
اليه بقطع نظير قوله بناء على ان الخ وعلى ان بحثا راجع الى جعلها للاطلاق قوله او بمعنى
الواو راجع لجعلها للتثنية فهو لف ونشر مرتب وقد يقال ان او اذا كانت على بابها
فهي للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة وحينئذ فالالف للتثنية مطلقا قوله
مظهرا كان يجوز ان تكون الشرطية محذوفة بقرينة المقابلة اي ان كان مظهرا وقوله
فانصبه دليل الجواب ويجوز ان تكون كان زائدة ومظهرا حال اي فانصبه بالواقع فيه
حالة كونه مظهرا وقوله الواقع فيه بيان للضمير المستتر في كان اي ان كان الواقع فيه كما
سياتي ووقوعه فيه قد يكون بوقوعه في جميعه وقد لا فان صلح لوقوعه جوابا
لمتى وكم وهو المتصرف المعدود كرمضان والصيف والشتاء وجوابا لكم فقط وهو المعدود
وغير المتصرف كيومين وشهر وحول وجب ان يقع الحدث في جميعه كسرت رمضان
الا ان اختص بعضه فيجب وقوعه في جميع ذلك البعض كصمت رمضان وان صلح

Copyright © King Saud University